كالدكتور عبد العظيم رمضان والدكتور محمد شعلان، الخ، بهدف تطبيع العلاقات بين الشعبين، المصري والاسرائيلي.

وعلى الرغم من ان الحزب الوطني استمر في الحكم بتركيبته ذاتها، بعد اغتيال السادات في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٨١، وتولي الرئيس حسني مبارك رئاسة الجمهورية، فقد حدث تحول ملموس في مواقف وسياسات الحزب عن سياساته السابقة. فقد كان الحزب، منذ العام ١٩٧٨، سواء من خلال ما يصدر عن قياداته من تصريحات او من خلال ما يدلون به من أحاديث، يتجاهل، تجاهلاً تاماً، منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما كانوا يتحاشون التركيز على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وكانوا، في ذلك، يتقيدون، حرفياً، بنصوص اتفاقيتي كامب ديفيد، لانه لم يرد في الجزء الخاص بالقضية الفلسطينية ما يشير، من قريب او من بعيد، الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. كما ان النظام لم يعد يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد، وانما كان يشجع ظهور زعامات بديلة في الاراضي المحتلة تقبل بالتعاون مع اسرائيل لتنفيذ خطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، تنفيذاً لاتفاقيتي كامب ديفيد.

اما بعد تولي الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحزب الوطني، فقد وقع التغير الذي اشرنا اليه في بعض مواقف وسياسات الحزب. وتجلى هذا التغير في مظاهر شتى: اولها، على مستوى تشكيل الحزب ذاته. فقد فَقَد «اللوبي الاسرائيلي» قدراً كبيراً من نفوذه السياسي وصعد نجم عناصر أخرى لا تكن ودّاً نحو الاسرائيليين وليست على استعداد لأن تُلصَق بها تهم الترويج لتطبيع العلاقات مع اسرائيل أو المشاركة فيها؛ وثانيها تمّ على مستوى توجهات الحزب ووجهات نظره السياسية وتجسيد ذلك في أول وثيقة سياسية تصدر عن الحزب، وهي المسماة «الأطار الفكري للحزب الوطني الديمقراطي»، بعد اغتيال السادات وبالتحديد في الاول من أيار (مايو) سنة ١٩٨٣. فبينما اغفل البرنامج السياسي الذي صدر ايام السادات الاشارة الى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، فان ورقة الاطار الفكري اشارت اليها بوضوح. اذ جاء فيها:

«هذا، ويقف حزبنا، بكل قوة، مع الحق العربي، ويعمل جاهداً لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير» (**الاطار الفكري للحزب الوطني الديمقراطي**، ص ٢٨).

واخذ هذا التطور والتغير في مواقف الحزب يتسع باستمرار حتى عادت منظمة التحرير الفلسطينية لتحتل مكانها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، من وجهة نظر الحزب، وضرورة تمثيلها في المؤتمر الدولي المقترح لبحث المشكلة الفلسطينية ومشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وعلى الرغم من اهمية هذه التحولات في مواقف وسياسات الحزب الوطني، فانها، في حقيقة الامر، ليست سوى انعكاساً لموقف الرئيس الجديد، حسني مبارك، وسياساته التي تختلف عن سياسات سلفه. أي ان الحزب لم يفرض هذا التغيير فرضاً، والاصح ان التغيير فرضه الرئيس الجديد الذي لا يكن عوطف ومحبة نحو اسرائيل، على نحو ما كان يفعل السادات. كما انه ميال الى عودة مصر الى العالم العربي، ولعب دور في تحديد مصيره، والمشاركة في التطورات التي تقع فيه. وفي عهد الرئيس مبارك، أيضاً، استعادت منظمة التحرير الفلسطينية وجودها في مصر ونمت علاقات وطيدة بين مبارك وياسر عرفات الذي زار مصر غير مرة.

٣ ـ **حزب الاحرار**: اتخذ حزب الاحرار موقفاً مؤيداً، على طول الخط، لكل اجراءات السادات، سواء في زيارته للقدس أو في توقيعه على اتفاقيتي كامب ـ ديفيد، وعلى معاهدة الصلح. وتجلى هذا التأييد الصريح في مصاحبة مصطفى كامل مراد، رئيس الحزب، للسادات، في اثناء زيارته للقدس، وفي مهاجمة الذين عارضوا الاتفاق مع اسرائيل. والواقع ان الحزب لا يعبر سياسياً عن أي قطاعات شعبية محددة، وليست له أية جماهيرية. وجاء تأييد قيادته للسادات نتيجة للصداقة الوطيدة التي تربط السادات بمصطفى كامل مراد. فقد كان هذا الأخير احد الضباط الاحرار، وساند السادات في الصراع على الحكم في أيار (مايو)